ملف العدد

العرب .. والأزمة الروسية - الأوكرانية

د. أحمد قنديل
رئيس برنامج دراسات الطاقة ورئيس وحدة الدراسات الدولية
مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

أثرت الأزمة الروسية – الأوكرانية على المصالح الحيوية لكثير من الدول العربية كبقية دول العالم، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة. فمن جهة، يعتمد عدد من الدول العربية على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، اللتين تحتلان عالمياً المرتبتين الأولى والخامسة على التوالي في صادرات القمح العالمية. وبالتالي، تخوفت كثير من العواصم العربية من إمكانية تعثر أو توقف واردات القمح إليها نتيجة استمرار العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية الكاسحة التي تم فرضها على موسكو. هذا بالطبع بالاضافه إلى خشية هذه الدول من إمكانية ارتفاع الأسعار العالمية للقمح، مما يزيد من الأعباء المالية والمعيشية على شعوب الدول العربية المستوردة للقمح، خاصة في مصر والعراق والمغرب وغيرها.

ومن جهة ثانية، تخوفت كثير من الدول العربية المستوردة للنفط والغاز أيضا من إمكانية الارتفاع الصاروخي في الأسعار العالمية لهاتين السلعتين الاستراتيجيتين نتيجة تداعيات الأزمة الروسية الاوكرانية، مما سوف يفضي، في الغالب، إلى موجات تضخمية عالية في أسعار معظم السلع والخدمات نتيجة ارتفاع تكلفة النقل، وبالتالي زيادة احتمالات عدم الرضا الشعبي لدى شرائح واسعة من المجتمعات العربية، خاصة تلك الفقيرة منها، وهو الأمر

الذي ربما يفتح الباب، من جديد، أمام موجة من الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول العربية.

وفي ضوء هذه التهديدات للمصالح العربية، ونظرا لتعقد أبعاد الأزمة الروسية – الأوكرانية، تنوعت مواقف ووجهات النظر العربية، ما بين تفهم الهواجس الأمنية الروسية المشروعة تجاه توسع حلف شمال الأطلنطي (ناتو) بضم أوكرانيا إليه، وبين رفض الغزو الروسي لدولة مجاورة، مما يتعارض صراحة مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي.

ونتيجة للاستقطاب الحاد بين طرفي الأزمة، اللذين لا يمكن التماهي تماماً مع أي من موقفيهما، كان المبدأ الحاكم للمواقف العربية تجاه الأزمة الروسية الأوكرانية هو المصلحة الوطنية والمصلحة العربية عموماً، وهو الأمر الذي أكده بوضوح الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في كلمته أمام دورة مجلس وزراء الخارجية العرب في ٩مارس ٢٠٢٢. كما أشار الأمين العام أيضا إلى أن هذه الأزمة سوف «تضع ضغوطا على العرب جميعا، وسوف تُحَمل بعض الشعوب العربية قدراً من المعاناة» وبالتالي يجب على العرب «أن يكونوا مستعدين للدفاع عن مصالحهم وعن المواقف التي تخدم أهدافهم».

وفي هذا السياق العام، جاءت المواقف العربية في التعامل مع الأزمة، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في عدة مشاهد رئيسية، هي:

أولا، مشهد التصويت على إدانة روسيا في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان. ففي ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، امتنعت الإمارات العربية المتحدة (وهي الدولة العربية الوحيدة التي تحمل صفة عضو غير دائم بمجلس الأمن في هذا التوقيت) عن التصويت على مشروع قرار، قدمته الولايات المتحدة وألبانيا، يدين الحرب الروسية على أوكرانيا. لكن مع انتقال التصويت إلى الجمعية العامة في ٣ مارس ٢٠٢٢، صوتت معظم الدول العربية لصالح رفض الغزو

الروسي لأوكرانيا، بينما امتنعت ثلاث دول عربية فقط عن التصويت، وهي الجزائر والعراق والسودان، وكانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي اصطفت مع موسكو. وقد تزامن ذلك مع تصريحات رسمية صادرة عن قادة الدول العربية تدعو أطراف النزاع إلى الالتزام بالحوار وإجراء المفاوضات، مع إبداء المخاوف بشأن التصعيد العسكري، فضلًا عن الدعوة إلى حماية وحدة أراضي أوكرانيا، وكان كل ذلك دون أن يحمل أي بيان منهم إدانة صريحة إزاء روسيا. وبعد ذلك، وفي ٧ أبريل ٢٠٢٢، امتنعت كافة الدول العربية (عدا ليبيا) عن التصويت لصالح قرار بشأن تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان.

ثانيا، اقترن المشهد التصويتي في الأمم المتحدة مع مشهد إبداء عدد من الدول العربية استعدادها للتوسط بين طرفي الأزمة. فمن جانب المملكة العربية السعودية، أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في اتصالاته الهاتفية مع كلا من الرئيسين الروسي والأوكراني أوائل مارس ٢٠٢٢ على استعداد الرياض بذل الجهود للوساطة بين كل الأطراف. ومن جهتها، أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا، في أكثر من مناسبة، استمرار الاتصال مع مختلف الأطراف المعنية، بهدف المساعدة في إيجاد حلول سياسية للأزمة. وكذلك، أوضحت قطر استمرار التحدث مع الجانبين الروسي والأوكراني «لعرض المساعدة أو المساهمة لتهدئة الموقف ووضع حد لهذه الحرب»، لاسيما مع خبرة الوساطة القطرية والتي نجحت في عدة أماكن من قبل. ومن جهة أخرى، قامت مجموعة الاتصال العربية التي شكلها مجلس وزراء الخارجية العرب بزيارة إلى موسكو في ٤ إبريل ٢٠٢٢. وقد تم تشكيل هذه المجموعة من وزراء خارجية مصر والجزائر والعراق والأردن والسودان.

ثالثا، رفضت الدول العربية المصدرة للنفط طلبات الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة زيادة الصادرات النفطية. حيث أوضحت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تمسكهما بما نص عليه اتفاق «أوبك بلس» مع

روسيا بشأن زيادة الإنتاج النفطي إلى مستوى ٤٣٢ ألف برميل يوميًا فقط شهريا، حتى يستقر سوق النفط العالمي تدريجياً بعد انهيار أسعار النفط الخام وسط تفشي وباء كوفيد -١٩. وكانت الأسعار الفورية للنفط الخام قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، بعد اندلاع العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، مما دفع الحكومات الغربية (لاسيما الولايات المتحدة) إلى مطالبة الدول النفطية، وخاصة السعودية والامارات، بزيادة إنتاج النفط الخام.

رابعا، وافقت قطر، وهي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، على زيادة صادراتها إلى أوروبا، من أجل تلبية احتياجات الأوروبيين من الغاز في ضوء النقص المتوقع في امدادات الغاز الروسية. وفي هذا السياق، اتفقت الدوحة مع المانيا في ٢٠ مارس ٢٠٢٢ على الدخول في شراكة طويلة المدى في مجال الطاقة. وأعلن وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك عقب لقاءه مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أنه «تم الاتفاق بشكل رائع» على مشاركة ممثلي الشركات، الذين جاءوا معه إلى قطر، بشكل عميق في المفاوضات التعاقدية مع الجانب القطري. ومع ذلك، أكد وزير الطاقة القطري سعد بن شارد الكعبي بوضوح، في مناسبات عديدة، على أنه لا يمكن لبلد واحد أن يحل على الفور محل صادرات الغاز الروسي، وأن قطر ستبذل «قصارى جهدها» لمساعدة أوروبا، ولكن توجد «قيود» على مستوى الغاز الذي يمكن توفيره، مشيرا إلى أن معظم الصادرات القطرية من الغاز المسال موجه للعملاء الآسيويين بموجب عقود طويلة الأجل. وبحسب الجانب القطري، يمكن تحويل ما بين ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة فقط، في المدى القصير، من الغاز الطبيعي القطري المسال إلى أوروبا- بعد موافقة المستوردين الآسيويين.

كيف يمكن فهم المواقف العربية من الأزمة الروسية - الأوكرانية؟

بداية، يمكن، بشكل عام، تفسير المواقف العربية المحايدة نسبيا تجاه الأزمة

الروسية الاوكرانية انطلاقًا من رغبة غالبية الدول العربية في توسيع علاقاتها الدولية مع جميع القوى الكبرى، ومن ثم عدم خسارة أيًا منهم بالانحياز لطرف دون الآخر. وفي هذا السياق، يشار إلى أن معظم الدول العربية لديها علاقات تعاون وثيقة سياسية وتجارية مع الجانب الروسي، كما أنها تشترك أيضًا في شراكة سياسية وتجارية وأمنية وثيقة طويلة المدى مع الولايات المتحدة.

ولكن بالانتقال إلى تفصيلات العلاقة بين عدد من الدول العربية مع كلا من الولايات المتحدة وروسيا تبرز درجات مختلفة من هذا الحياد. فعلى سبيل المثال، لم تستجب السعودية والإمارات لمطلب الولايات المتحدة بخصوص زيادة إنتاج النفط بما يرجح التكهنات الخاصة بوجود شكل من التوتر في العلاقة بين هذه الدول الثلاثة، وفقط جاءت الأزمة الأوكرانية لتؤكد على وجودها. فمنذ إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، تبدو واشنطن عازمة على تعديل الاستراتيجية الأمريكية في العالم عبر تقليل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في سبيل مواجهة التحديات الناشئة عن الصعود الصيني في آسيا. وقد برزت هذه الاستراتيجية مع توقيع إدارة أوباما على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران عام ٢٠١٥. ولم تأخذ هذه الخطة– وفقًا للدول الخليجية– مخاوفهم الأمنية في الاعتبار، لاسيما بعد ما نتج عنها من تحرير للعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران، بما مكنّ طهران في النهاية من إطلاق يدها في المنطقة، واستخدامها للوكلاء في تهديد أمن الدول الخليجية، وعلى الأخص تهديد كلًا من السعودية والإمارات، الأمر الذي أدى إلى تنامي الشكوك الخليجية بشأن الضمانة الأمنية الأمريكية.

ورغم توجه إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب نحو إجراء تغييرات على سياسة أوباما السابقة فيما يتعلق بالتعامل مع إيران، وهو ما ظهر بوضوح مع إعلان الولايات المتحدة في مايو ٢٠١٨ الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، إلا أن هجمات الحوثيين على منشآت أرامكو في سبتمبر ٢٠١٩

جاءت لتؤكد الشكوك السعودية تجاه استمرار الضمانات الأمنية الأمريكية، خاصة مع إحجام الرئيس ترامب عن إبداء رد على تلك الهجمات. وقد تفاقمت هذه الشكوك الخليجية في الضمانات الأمنية الأمريكية مع تولي إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، الذي أكد خلال حملته الانتخابية سعيه إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، ثم قيام إدارته في ١٢ فبراير ٢٠٢١ بإلغاء تصنيف الحوثيين اليمنيين كمنظمة إرهابية أجنبية، بدعوى دعم المساعدات الإنسانية الدولية في اليمن. وما زاد من توتر العلاقات الخليجية الأمريكية ما اعتبرته الرياض وأبوظبي من رد أمريكي «بطئ وغير فعّال» على هجمات الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية والحوثية على أهداف مدنية في كلتا الدولتين، وهو ما أدى بوزير الخارجية الأمريكي – بحسب موقع اكسيوس الأمريكي – إلى تقديم اعتذار إلى ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد خلال لقاءهما الأخير في مارس ٢٠٢٢.

ومع انطلاقة إدارة بايدن مطلع ٢٠٢١، ثم الانسحاب الدراماتيكي من أفغانستان في صيف ٢٠٢١، زاد قلق الدول العربية التي تواجه القوى الإسلاموية الإرهابية، ومنها مصر والعراق وليبيا والأردن والإمارات واليمن، من إمكانية عودة الدفء في العلاقات بين واشنطن والجماعات الإرهابية في الدول العربية. واعتبر البعض أن عودة طواقم أوباما إلى إدارة بايدن ستعيد التشنج في العلاقات بين واشنطن والأصدقاء العرب التقليديين في المنطقة.

وفي مقابل الهواجس والتوترات التي سادت العلاقات العربية مع واشنطن، خلال العقد الماضي، نتيجة اختلاف التوجهات نحو كيفية التعامل مع إيران والجماعات الإسلامية الإرهابية في الدول العربية، ضاعفت موسكو، في السنوات العشرة الأخيرة، من جهودها باتجاه توثيق علاقاتها مع عدد من الدول العربية معتمدة على قطاعات الطاقة والأمن وتجارة السلاح. فبالإضافة للجزائر التي ضاعفت روسيا صادراتها من السلاح له، وحافظت على وضعها كأول مزود للجيش

الجزائري الذي يُخصص له سنويا ما يناهز ١٠ مليارات دولار يذهب معظمها إلى صانع السلاح الروسي، استعادت روسيا دورها في العراق كمزود بالسلاح رغم ما حدث من تحولات بعد الغزو الأمريكي للبلد وإعادة بناء الجيش وتسليحه من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. ومدت روسيا أيضا يدها إلى الحليفتين التقليديتين للولايات المتحدة مصر والسعودية، عبر فتح قنوات تعاون عسكري واقتصادي كبيرة. وكنتيجة لذلك، سجلت المبادلات الروسية المصرية في عام ٢٠٢١ نموا بمعدل ١٠ في المائة، واستعادت روسيا حضورها كمزود أساسي للسلاح إلى مصر، لأول مرة منذ حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣. وفي نفس الوقت، قفزت التجارة بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي من حوالي ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٦، إلى أكثر من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢١، غالبيتها مع الإمارات والسعودية، وفقا لإحصائيات رسمية. وبالتزامن مع ذلك، وبصفتها لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية، تعززت علاقات التعاون بين موسكو وكافة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة، وكان من أبرز المؤشرات على ذلك شراكة الرياض وموسكو منذ سنوات في تحالف «أوبك بلس»، الذي أصبح يتحكم بشكل كبير في سوق النفط العالمي.

ومن جهة أخرى، شهدت العلاقات السياسية بين موسكو وعدد من العواصم الخليجية تحسنا كبيرا أيضا، خاصة بعدما أيدت موسكو في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ قرار مجلس الأمن – المقترح من جانب الإمارات– الخاص بتصنيف الحوثيين «جماعة إرهابية» للمرة الأولى، وإدراجهم في قائمة عقوبات اليمن، وفرض حظر للأسلحة عليهم، وذلك رغم علاقات روسيا الوثيقة مع طهران.

فرص ومخاطر للدول العربية

في المدى المنظور، يمكن أن يؤدي استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية إلى بروز فرص ومخاطر متنوعة للدول العربية، الأمر الذي يتطلب من صانعي القرار في العواصم العربية بذل كافة الجهود الممكنة من أجل تعظيم الاستفادة

من هذه الفرص وتقليص الخسائر التي قد تترتب عن هذه المخاطر. فعلى سبيل المثال، توفر الأزمة الروسية – الأوكرانية فرصاً لعدد من الدول العربية، لا سيما النفطية منها، لتعزيز مواقعها في مجال العلاقات الدولية. وبالتالي، من المنطقي أن تسعى المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة إلى وضع الطلبات الأميركية والأوروبية لزيادة إمدادات النفط لصالح تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، خاصة في مواجهة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في منطقة الخليج العربي. وكذلك، من الممكن أن تستفيد دول عربية أخرى، مثل مصر، من عدة نواحي، لعل من أبرزها الحصول على تعهدات أوروبية وأمريكية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ التعامل مع الجماعات الإرهابية والمتشددة (مثل جماعة الإخوان الإرهابية)، وضخ استثمارات جديدة لحفز وتشجيع المشروعات التنموية الطموحة في البلاد.

في المقابل، قد تؤدي الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع المخاطر وزيادة الأوضاع سوءا في عدد من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، قد تشهد ليبيا تداعيات سلبية إذا ما طالت مدة هذه الأزمة، حيث من المتوقع أن تقود العقوبات الاقتصادية الكاسحة على روسيا واشتداد العمليات العسكرية في أوكرانيا إلى دفع موسكو إلى استخدام موقعها في ليبيا للرد، من خلال استغلال الصراع المتجدّد هناك وزيادة تدفقات الهجرة إلى أوروبا عبر المتوسط. كما أنّ تصاعد المواجهات المسلحة في أوكرانيا قد يعيق أيضا إحراز تقدم ولو متواضع في القضايا الإنسانية، في المفاوضات بشأن سوريا بين روسيا والولايات المتحدة.

الأزمة الروسية الأوكرانية والخيارات العربية

يرى عدد من المراقبين ان عالم ما بعد الأزمة الأوكرانية لن يكون كما كان عليه الحال قبلها، مشيرين إلى أن هذا العالم، سوف يصبح، على الأرجح،

ثلاثي الأقطاب، قطب أمريكي سوف يبذل أقصى الجهد والثمن للحيلولة دون استعادة روسيا مكانها كقطب، كما سيعمل أيضا على عدم اكتمال عملية تنصيب الصين قطبا ثانيا وإحباط حلمها في أن تكون القطب الأول عالميا. وفي هذا السياق، سوف يكون أمام الدول العربية خمسة خيارات على الأقل:

الأول: أن يتحالف العرب مع قطب واحد من الأقطاب الثلاثة دون غيره.

الثاني: اللعب على الحبال مع الأقطاب الثلاثة، والمحافظة على علاقات طيبة مع الجميع في محاولة لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

الثالث: أن يشكل العرب مع دول نامية أخرى في العالم كتلة تكون بمثابة قطب رابع.

الرابع: الانفصال التام للعرب عن هذا العالم الجديد، والعودة إلى أفكار من نوع التنمية المستقلة ورفض التبعية، على نمط التجربة النهضوية الصينية في مراحلها المبكرة.

الخامس: تسريع عملية الاندماج في نظام شرق أوسطي جديد.

وكل من هذه الخيارات الخمسة له مزاياه وعيوبه، وسيكون على المفكرين وصانعي القرار في الدول العربية مهمة صعبة في تحديد أيا من هذه الخيارات (أو مزيج منها) من شأنه تحقيق المصالح الوطنية والعربية على أفضل نحو ممكن، من خلال حوارات هادئة يمكن فيها لمراكز البحوث والجمعيات الأهلية المشاركة في عبور مسافات آن أوان عبورها.

ولحسن الحظ أنه خلال الفترة الماضية ومنذ بيان «قمة العلا» جرت مياه كثيرة من الاتصالات والجولات الاستكشافية بين دول المنطقة العربية وكل من إيران وتركيا وإسرائيل، أو باختصار الدول غير العربية في الإقليم. كما عادت الكثير من العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين دول عربية وقطر، ومعها جرت حوارات كبيرة وعميقة بين مصر وتركيا، وكل من الإمارات والسعودية في جانب وإيران وتركيا من جانب آخر، وهو ما أدى إلى عودة العلاقات الإماراتية

التركية، والتمهيد الإماراتي لبدء العودة السورية إلى المحيط العربي. وأخيرًا، المساعي الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية عبر إعادة تشكيل مجلس القيادة الرئاسي والذي من شأنه في حال نجاحه تشكيل جبهة موحدة ضد الحوثيين.

وفي النهاية يمكن القول إن الواقع الإقليمي والدولي لن يعطي الدول العربية خيارات كثيرة في عالم ما بعد الأزمة الروسية الأوكرانية؛ وهنا، يجب أن تطرح مصر مبادرة جديدة للتعاون العربي والإقليمي، بما لديها من قدرات وخبرة يمكنها النظر في الكيفية التي تلتحم فيها التجارب المصرية السابقة للتعاون في شرق المتوسط والشام مع تجارب أخري في المنطقة. وفي هذا السياق، يوجد اقتراح محدد، وهو إنشاء منطقة للتعاون والرخاء في شمال البحر الأحمر حيث توجد الدفعة الهائلة لعمليات التنمية في شمال غرب المملكة العربية السعودية، وتلك القائمة في مصر شاملة لكامل إقليم سيناء في الشمال الشرقي لمصر ومنطقة محور قناة السويس التنموي، والممتد على جانبي البحر الأحمر في مصر والسعودية. وإذا كان الغاز هو رابطة شرق المتوسط، فإن السياحة والغاز أيضا والكهرباء وأنواع كثيرة من الخدمات تشكل روابط تعتمد على دول الإقليم منتجة ومستهلكة بالقدر الذي يحقق أمن الغذاء وأمن الطاقة، وبشكل يغني على الأقل في الوقت الراهن والمستقبل القريب عن انتظار الخير من الشمال.